منذ تطبيق نظام تقسيم السوق الجديد .. بنمو نسبته 5.11 بالمئة

«بيان»: مكاسب البورصة تصل إلى 1.42 مليار

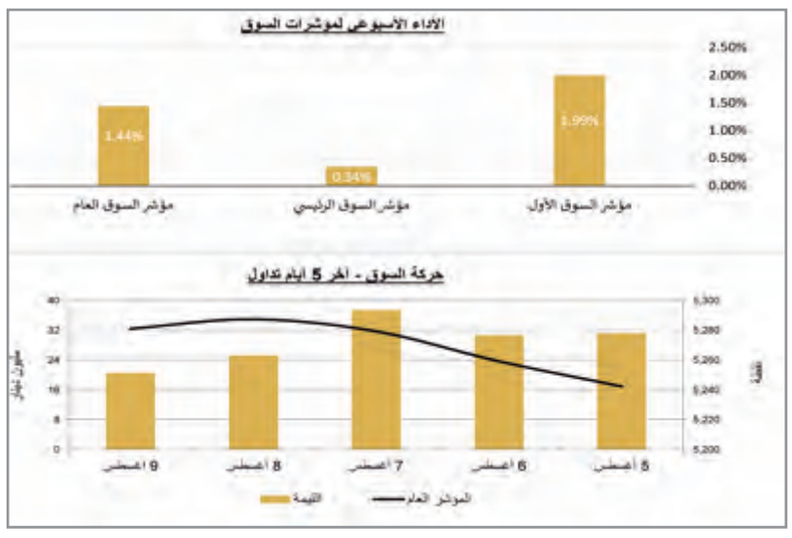

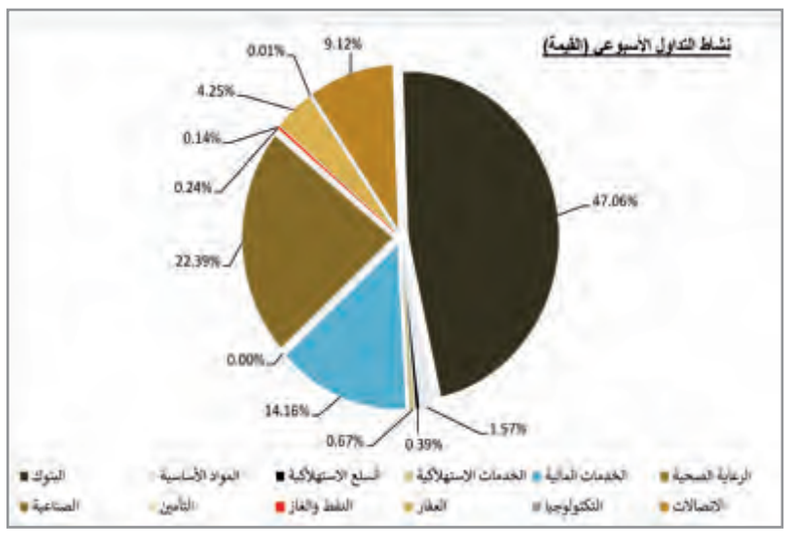

- السوق يتفاعل بشكل إيجابي مع التشكيلة الجديدة لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال
- البورصة تتمكن من تحقيق مكاسب أسبوعية بما يزيد عن 575 مليون دينار
- القيمة الرأسمالية للسوق تصل إلى 29.28 مليار دينار بارتفاع نسبته 2بالمئة
- 114 من أصل 175 شركة مدرجة في السوق أفصحت عن نتائجها المالية

قال التقرير الاسبوعي الصادر عن شركة بيان للاستثمار لقد استأنفت بورصة الكويت رحلة مكاسبها التي استهلتها منذ بضعة أسابيع بعد توقفها قليلاً في محطة جني الأرباح بهدف التقاط الأنفاس وتأسيس مراكز جديدة تنطلق منها أسعار الأسهم مرة أخرى، فبعد الخسائر التي منيت بها البورصة في الأسبوع قبل السابق على إثر التوجه البيعي الذي كان مسيطراً على تداولاتها آنذاك، أبت مؤشرات السوق الثلاثة إلا أن تعود إلى اتجاهها الصاعد مرة أخرى، لتنهي تداولات الأسبوع المنقضي محققة مكاسب متفاوتة بدعم من الحالة المعنوية المرتفعة للكثير من المستثمرين وتفاعلهم مع بعض العوامل الإيجابية المحيطة بالسوق هذه الفترة، وعلى رأسها اقتراب موعد انضمام البورصة إلى مؤشر (فوتسي راسل) خلال الشهر المقبل، بالإضافة إلى النتائج الفصلية الإيجابية التي أعلنت عنها أغلب الشركات المدرجة خلال فترة النصف الأول من العام الجاري، حيث ساهم ذلك في تزايد عمليات الشراء على الكثير من الأسهم المدرجة في البورصة، وخاصة أسهم الشركات التي شهدت ارتفاع أرباحها التشغيلية الفصلية

وأنهى مؤشر السوق الأول تداولات الأسبوع الماضي على ارتفاع نسبته 1.99%، مغلقاً عند مستوى 5،455.85 نقطة، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي مكاسب أسبوعية نسبتها 0.34%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 4،963.10 نقطة، فيما أغلق المؤشر العام للبورصة عند مستوى 5،280.86 نقطة بنمو نسبته 1.44%.

الجدير بالذكر أن الأسبوع الماضي قد شهد تفاعل السوق بشكل إيجابي مع إعلان التشكيلة الجديدة لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال، إذ أبدت الأوساط الاستثمارية تفاؤلها بالمجلس الجديد، والذي يتعين عليه استكمال مشروع تطوير السوق وتعزيز مكانته الإقليمية والدولية، وكذلك المضي قدماً في إنجاز بعض الملفات التي من شأنها تعزيز جاذبية البورصة، كالعمل على زيادة الشفافية في السوق بما يهدف إلى حماية حقوق المساهمين بمختلف أنواعهم، بالإضافة إلى ضرورة استحداث أدوات استثمارية جديدة تساهم في توسيع قاعدة المستثمرين بالسوق، فضلاً عن تشجيع المزيد من الشركات المحلية والأجنبية لإدراج أسهمها في البورصة من خلال تسهيل وتخفيض متطلبات وإجراءات الإدراج؛ وغير ذلك من التدابير المطلوبة الهادفة إلى تشجيع المستثمرين الأجانب والمحليين على استثمار أموالهم في السوق المحلي، مما يعزز من مستويات السيولة النقدية بالسوق ويعالج بيئة الأعمال المحلية ويزيد من تنافسية الاقتصاد الكويتي.

وقد تمكنت البورصة من تحقيق مكاسب أسبوعية بما يزيد عن 575 مليون دينار كويتي، حيث ساهم في ذلك التوجه الشرائي الذي ميز تداولات السوق خلال أغلب جلسات الأسبوع المنقضي والذي دفع أسعار الكثير من الأسهم إلى الارتفاع، لتصل القيمة الرأسمالية الإجمالية للسوق إلى 29.28 مليار دينار كويتي، بارتفاع نسبته 2% عن مستواها في الأسبوع قبل الماضي الذي كان 28.56 مليار دينار كويتي. وبذلك قد زادت مكاسب البورصة منذ تطبيق نظام تقسيم السوق الجديد لتصل إلى 1.42 مليار د.ك. أي بنمو نسبته 5.11%. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

هذا ونجحت مؤشرات البورصة الثلاثة في العودة مجدداً للمنطقة الخضراء بعد التراجعات التي شهدتها خلال الأسبوع قبل السابق، واستطاعت أن تعوض خسائرها بفضل القوى الشرائية التي كانت مسيطرة على مجريات التداول في السوق خلال أغلب الجلسات اليومية من الأسبوع، حيث تركزت على الاسهم القيادية والثقيلة، خاصة في السوق الأول الذي استحوذ على النسبة الأكبر من سيولة السوق النقدية خلال الأسبوع.

وقد لوحظ خلال الأسبوع الماضي نشاط شرائي نسبي على بعض الأسهم المدرجة في السوق الرئيسي، وهو ما جاء نتيجة المضاربات التي استهدفت بعض الأسهم الصغيرة بعد تراجع أسعارها لمستويات محفزة.

من جهة أخرى، تشهد بورصة الكويت هذه الفترة سيادة حالة عامة من الترقب انتظاراً لنتائج النصف الأول من عام 2018، خاصة وأن حوالي 35% من إجمالي الشركات المدرجة لم تقم بالإفصاح بعد عن هذه النتائج، وذلك على الرغم من قرب انتهاء المهلة القانونية المحددة للإفصاح منتصف الشهر الجاري، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصل عدد الشركات التي أفصحت عن نتائجها المالية المرحلية لفترة النصف الأول إلى 114 شركة من أصل 175 شركة مدرجة في السوق، وذلك بما فيها الشركات التي لا تنتهي سنتها المالية في 31 ديسمبر؛ وقد بلغ إجمالي الأرباح التي حققتها الشركات المعلنة في النصف الأول من العام الجاري حوالي 982.94 مليون دينار كويتي بارتفاع نسبته 9.90% عن نتائج نفس الشركات لذات الفترة من العام 2017 والتي بلغت حينها 894.43 مليون دينار كويتي تقريبا.

وقد شهد الأسبوع الماضي تداول نحو 153 سهماً من أصل 175 سهماً مدرجاً في السوق، حيث ارتفعت أسعار 88 سهماً مقابل تراجع أسعار 48 سهم، مع بقاء 39 سهم دون تغير.

وأقفل مؤشر السوق الأول مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 5،455.85 نقطة، مسجلاً نموا نسبته 1.99% عن مستوى إغلاق الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي ارتفاعاً نسبته 0.34% بعد أن أغلق عند مستوى 4.963.10 نقطة، في حين أغلق المؤشر العام للسوق عند مستوى 5،280.86 نقطة بارتفاع نسبته 1.44%. وعلى صعيد مؤشرات التداول خلال الأسبوع الماضي، فقد بلغ متوسط عدد الأسهم المتداولة 152.22 مليون سهم تقريبا، وذلك بارتفاع نسبته 58.22% بالمقارنة مع الأسبوع قبل الماضي، كما ارتفع متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 31.67% ليصل إلى 29 مليون د.ك.

مؤشرات القطاعات

سجلت تسعة من قطاعات بورصة الكويت نمواً في مؤشراتها، فيما تراجع مؤشري قطاعين اثنين، مع بقاء قطاع الرعاية الصحية بدون تغير يذكر. وعلى صعيد القطاعات المرتفعة، فقد تصدرها قطاع المواد الأساسية، حيث أقفل مؤشره عند 1،147.87 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 5.59%. تبعه قطاع العقار في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 3.02% بعد أن أغلق عند 1،020.32 نقطة. في حين شغل قطاع السلع الاستهلاكية المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره نمواً أسبوعياً بنسبة بلغت 2.97%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 908.93 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع التأمين، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع بارتفاع نسبته 0.14%، مغلقاً عند مستوى 943.90 نقطة.

أما على صعيد القطاعات المتراجعة، فقد تصدرها قطاع التكنولوجيا، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً خسارة نسبتها 2.17% مغلقاً عند مستوى 982.13 نقطة، فيما شغل قطاع الخدمات الاستهلاكية المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 1،051.14 نقطة، بتراجع نسبته 0.68%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع حوالي 332.82 مليون سهم تقريبا شكلت 43.73% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 201.25 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 26.44% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 14.85% بعد أن وصل إلى 113.05 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 47.06% بقيمة إجمالية بلغت 68.24 مليون د.ك.، وجاء قطاع الصناعية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 22.39% وبقيمة إجمالية بلغت 32.47 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع حوالي 20.53 مليون د.ك. شكلت 14.16% من إجمالي تداولات السوق.

الأسواق تستعيد أنفاسها مع استمرار المخاوف بشأن الليرة التركية

تركيا: سننتصر في هذه «الحرب الاقتصادية»

الليرة التركية

تغتنم الأسواق عطلة نهاية الأسبوع لتستعيد أنفاسها غير أن وقع الصدمة التي أثارها الهبوط الحاد لليرة التركية الجمعة على خلفية الأزمة بين أنقرة وواشنطن لا يزال شديدا، مثيرا مخاوف في العالم ولا سيما في القطاع المصرفي.

وأكد الرئيس التركي رجب طيب اردوغان أن بلاده ستنتصر في هذه «الحرب الاقتصادية»، ردا على إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب زيادة الرسوم الجمركية على واردات الصلب والألمنيوم التركيين إلى 50% و20% على التوالي.

وبعدما فقدت حوالى نصف قيمتها مقابل الدولار الأميركي منذ مطلع العام، سجلت الليرة التركية هبوطا حادًا الجمعة إلى مستويات قياسية، وتم التداول بها عند إغلاق جلسة وول ستريت بسعر 6،43 ليرة للدولار، متراجعة بذلك 13،7%، بعدما وصلت خسائرها خلال النهار إلى 24%.

وأثارت أزمة العملة التركية صدمة عمّت العالم، وانعكست على البورصات الأوروبية الرئيسية التي أغلقت جميعها على تراجع، وطالت بصورة خاصة القطاع المصرفي.

ورأى المحلل لدى «إكس تي بي» ديفيد تشيثام في مذكرة أن تراجع الليرة التركية الجمعة «يظهر أن المستثمرين متخوفون بشكل متزايد من أزمة نقدية شاملة وشيكة».

من جهته قال باتريك أوهار من مركز «بريفينغ» إن «قلق الأسواق حيال الليرة على ارتباط بالمخاوف من احتمال انتشار العدوى، أو بصيغة أخرى أزمة في العملات الناشئة».

وأوضح المحلل لدى «إف إكس تي إم» جميل أحمد أن «هناك مخاوف من أن تكون الأسواق الأوروبية أكثر انكشافا مما كان يعتقد على الصدمة التركية».

لكن مسؤول البحث الاقتصادي في مصرف «ساكسو» كريستوفر دمبيك اعتبر أنه «ليس هناك مخاطر تطال النظام برمته» مضيفا لوكالة فرانس برس «رأيت بعض التعليقات التي تشير إلى أننا بدأنا نرى اليوم ضغوطا على العملات الناشئة، لكن لنكن صريحين، هذا كلام فارغ».

وقال رئيس قسم الاقتصاد في مصرف «بي إن بي باريبا» ويليام دي ويلدر ردا على أسئلة فرانس برس «إنها آلية خاصة بتركيا» مضيفا «المسألة هنا خاصة بدولة منفردة، ما يعني أيضا أن الأمور قد تهدأ إن اتخذ البلد في نهاية المطاف التدابير اللازمة».

ازاء هبوط الليرة، دعا اردوغان الذي يواجه أحد أصعب التحديات الاقتصادية منذ وصوله إلى السلطة في 2003، الأتراك إلى «الكفاح الوطني»، قائلاً «إن كان لديكم أموال بالدولار أو اليورو أو ذهب تدخرونه، اذهبوا إلى المصارف لتحويلها إلى الليرة التركية».

وتتخوف الأسواق من توجهات سياسة اردوغان الاقتصادية، في وقت يتحفظ البنك المركزي التركي على رفع معدلات فائدته لدعم الليرة والحد من تضخم بلغ معدله السنوي حوالى 16% في تموز/يوليو.

ويرى العديد من الخبراء الاقتصاديين أنه لا بد من زيادة معدلات الفائدة بشكل كثيف، غير أن اردوغان يعارض ذلك بشدة وقد وصف معدلات الفائدة في الماضي بأنها «أساس كل المشكلات».

وحرصا منه على توجيه إشارات إيجابية إلى الأسواق، شدد وزير المال الجديد براءة البيرق، وهو صهر اردوغان، على «أهمية استقلالية البنك المركزي» التركي.

– اتصال بين اردوغان وبوتين –

ويسجل هذا الانهيار الذي يدفع تركيا في اتجاه أزمة نقدية، على خلفية توتر دبلوماسي شديد بين أنقرة وواشنطن.

وحذرت أنقرة بأن «النتيجة الوحيدة» للعقوبات الأميركية هي «التأثير على علاقاتنا كدولتين حليفتين»، وفق ما جاء في بيان صادر عن وزارة الخارجية.

وتابعت الوزارة أنه «على غرار كل التدابير المتخذة ضد تركيا، سوف تلقى رداً»، مشيرة إلى أن القرار الأميركي «يتجاهل» قواعد منظمة التجارة العالمية.

وتشهد الليرة التركية تراجعا متواصلا منذ عدة سنوات، غير أن تدهورها تفاقم في الأيام الأخيرة بسبب الأزمة الدبلوماسية الخطيرة مع الولايات المتحدة المرتبطة خصوصا باعتقال قس أميركي في تركيا بتهمة «التجسس».

وبعد وقت قصير من إعلان ترامب عن زيادة الرسوم الجمركية، أعلنت الرئاسة التركية وكأنما توجه رسالة ذات دلالة، أن اردوغان أجرى مكالمة هاتفية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، مشيرة إلى أنهما بحثا بصورة خاصة الملف السوري والمبادلات التجارية بين البلدين.

«سامسونج» تتيح الطلب المسبق على هاتفها الجديد Galaxy Note 9 للمستهلكين في الكويت

أطلقت سامسونج الخليج للإلكترونيات عملية الطلب المسبق على هاتفها الجديد Galaxy Note 9 في دولة الكويت الذي تم تصميمه لدعم متطلبات العمل والبيئة متعددة المهام، فتمّ تزويده بمزايا محسنة كالعمر الأطول للبطارية، وقلم S–Pen المحسّن والوظائف المذهلة للكاميرا حيثيمكن للعملاء الحصول مسبقاً على هذا الهاتف الجديد من سامسونج في متاجر التجزئة الكبرى، والمشغلين، ومتاجر علامة سامسونج التجارية، وكذلك عبر الإنترنت من خلال متجر سامسونج الإلكتروني Shop.Samsung.com بين 10أغسطس و 24 أغسطس 2018. وسيحصل العملاء على سماعات JBLمع هاتف Galaxy Note9 (128GB))وسماعات JBLإضافة إلى مكبرات الصوت اللاسلكية JBLمع512) Galaxy Note9 GB). إلا أن الكمية محدودة، فلا تفوتوا هذه الفرصة!

وتعليقاً على الاطلاق، قال طارق صباغ، رئيس قسم تكنولوجيا المعلومات والأجهزة المتحركة المتنقلة في شركة سامسونج الخليج للإلكترونيات:» يسرنا اليوم أن نوفر للمستهلكين الجهاز الذكي الأكثر قوّة على مستوى القطاع،الذي يدعم متطلبات العمل والبيئة متعددة المهام، مع بطارية ذات عمر أطول. لقد صمم هاتف Galaxy Note9 لمواكبة أكثر الأشخاص طموحاً، الذين حققوا العديد من الانجازات،الذين يتفاعلون مع التكنولوجيا على نحو استثنائي، كماالذين يشهد عملهم تطور مستمر، حيث يقدم الهاتف قلم S–Pen المتطور الذي يقوم بالعديد من المهام أكثر من أي وقت مضى، إضافة إلى الكاميرا الرائعة والمحسنة التي تقدّم أفضل جودة للصور.»

الهاتف الجديد

تم تزويد Galaxy Note9 ببطارية سعة 4.000 مللي أمبير في الساعة، وهي الأكبر على الإطلاق في أي هاتف Galaxy رائد من سامسونج وذلك لتوفير طاقة لساعات طويلة، مع خيارين للتخزين الداخلي – حيث يمكن للمستخدمين الاختيار بين 128 جيجابايت أو 512 جيجابايت وإمكانية إدخال بطاقة ذاكرة منفصلة microSD. وتعتبر كاميرا Galaxy Note9 الأفضل في السوق، حيث تأتي الكاميرا أيضاً مع تقنية الحد من الضوضاء وعدسات بفتحة مزدوجة متحركة Dual Aperture، والتي تتكيف مع الضوء تماماً مثل العين البشرية. وبغض النظر عن ظروف الإضاءة، توفر كاميرا Galaxy Note9 صوراً واضحة تماماً.

ومن خلال تعزيزه الآن بخاصية البلوتوث منخفض الطاقة (BLE)، يتيح قلم S Pen الجديد للمستخدمين الاستمتاع بتجربة مختلفة تماماً عند استخدام هاتف Galaxy Note9. وبات بإمكان المستخدمين بنقرة واحدة فقط التقاط صور شخصية وجماعية وعرض شرائح، وتشغيل الموسيقى والفيديوهات وغير ذلك الكثير.

سيتوفر هاتف Galaxy Note9 للطلب المسبق في جميع متاجر التجزئة الكبرى ومتاجر علامة سامسونج التجارية في الكويت. وبألوان الأسود الحالك والأرجوانيمع قلم S Pen مطابق إضافة إلى توفره باللون الأزرق المحيطي مع قلم S Pen باللون الأصفر.

جهاز قطر للاستثمار يزيد حصته في كريدي سويس إلى 5.21 بالمئة

ذكرت وكالة الأنباء القطرية يوم امس أن جهاز قطر للاستثمار رفع حصته في بنك كريدي سويس السويسري إلى 5.21 بالمئة.

شعار بنك كريدي سويس السويسري في صورة من أرشيف رويترز.

وقالت الوكالة "جهاز قطر للاستثمار يعلن أنه أصبح أكبر مستثمر في بنك كريدي سويس السويسري، وذلك بعد زيادة حصته إلى 5.21 بالمئة" دون ذكر المزيد من التفاصيل.

وذكر إفصاح للجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية أن جهاز قطر للاستثمار أعلن امتلاك حصة بنسبة 5.07 بالمئة في كريدي سويس جروب إيه جي حتى يوم 6 أغسطس آب عام 2018.

أميركا واليابان تتفقان على مواصلة المحادثات التجارية

قال مكتب الممثل التجاري الأمريكي إن الولايات المتحدة واليابان اتفقتا على إجراء المزيد من المحادثات لتضييق الخلافات بينهما بشأن التجارة والاستثمار وتشجيع التجارة بين أكبر اقتصاد وثالث أكبر اقتصاد في العالم.

وزير الاقتصاد الياباني توشيميتسو موتيجي.

صورة من أرشيف رويترز.

وبعد يومين من الاجتماعات بين الممثل التجاري الأمريكي روبرت لايتهايزر ووزير الاقتصاد الياباني توشيميتسو موتيجي، قال لايتهايزر إن الجانبين أجريا "مناقشات صريحة" بشأن آراء كل منهما فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار.